عمل لهم مع توفير الخدمات الاجتماعية من صحية وتعليمية وغيرها . **ثانيا** : محاولة تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي بغية تحقيق الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية . على انه يمكن القول بأن هذه المشكلة لم تكن في نفس المدة التي اصبحت عليها الان . **ثالثا** : احداث تغيير تكنولوجي في قاعدة الاقتصاد الاسرائيلي يمهد لعملية الانطلاق نحو نمو اقتصادي سريع . وهذا الدور يخصص عادة للقطاع العام نظرا لان هنالك عددا من المشاريع الحيوية التي لا يقدم القطاع الخاص على التثمير فيها اما لانخفاض المردود المادي لها او بسبب الصعوبة في تحديد وحماية الملكية الخاصة في مثل هذه المشاريع .

ويورد باتنكن في هذا المجال مجموعة من الاحصاءات خلال الفترة المشار اليها تثبت أهمية الدور الذي لعبه القطاع العام . فقد بلغ معدل مساهمة القطاع المذكور في عملية التكوين الرأسمالي حوالي ٤٥٪ كما بلغت جملة القروض الممنوحة من القطاع المذكور حوالي ٥١٪ من جملة القروض الممنوحة الى الاقتصاد الاسرائيلي . وفي هذا المجال يورد باتنكن الملاحظة الهامة التالية : « ان حصة الاستثمارات الحكومية التي نفذت من خلال القطاع العام ارتفعت في عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٦ ولكنها ما لبثت ان بدأت تتناقص بعد ذلك التاريخ . وفي نفس الوقت بدأت الاستثمارات المباشرة التي كانت تشرف عليها الحكومة في التناقص ايضا . وبالمقارنة مع ذلك فان نسبة مساهمة القطاع الخاص كانت تزداد دوما باستمرار »(٥) .

ويتابع باتنكن تحليله مؤكدا ان دور القطاع العام بدأ يتحول تدريجيا صوب منح المساعدات والقروض الى القطاع الخاص مفسحا بذلك المجال امام القطاع المذكور لكي يساهم في عملية الانماء . والهدف من تقديم هذه المساعدات هو خلق حوافز مشجعة لدى المنتجين لكي يزيدوا من سرعة انتاجهم لمواجهة الزيادة الكبيرة في السكان ولايجاد فائض يمكن تصديره الى الاسواق العالمية . وحتى ذلك التاريخ لم يكن القطاع الصناعي قد تطور الى درجة كبيرة كما حدث في فترة الستينات . والمعروف انه في فترة الخمسينات اتجهت السياسة الاقتصادية في اسرائيل نحو تنمية القطاع الزراعي . وخلال فترة من الزمن لا تزيد على العشر سنوات ازداد الانتاج اربعة اضعاف ووصلت رقعة الارض الزراعية الى اربعة ملايين دونم (هذه المساحة لا تزيد كثيرا عن مثيلتها ايام الانتداب) والاراضي المروية الى ١٫٣ مليون دونم ووجهت استثمارات مكثفة الى الري والالات والمعدات الزراعية كما ازداد عدد المستوطنات الزراعية الى ٧٣٠ وعدد الوحدات الزراعية الى ٨٠ الفا . وفي جميع هذه المراحل لعب القطاع العام دورا قياديا في هذا المجال حيث كان القطاع الزراعي يشكل المجال الحيوي لاستيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص العمل لهم .

وفي احدى الدراسات حول توزيع الناتج القومي بين المؤسسات الانتاجية المختلفة في عام ١٩٥٣ اتضح ان حوالي ٥٥٪ من صافي الناتج الوطني جاء عن طريق القطاع الخاص ، وان ٢٠٪ جاء عن طريق الهستدروت والـ ٢٥٪ الباقية من باقي اجهزة القطاع العام. غير ان هذه النسب هي معدلات لمختلف القطاعات اذ ان القطاع العام كان سائدا في قطاعات الزراعة والنقل ومواد البناء بينما سيطر القطاع الخاص على التجارة والصناعة في حين ان الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء كان يخضع معظمها للقطاع العام .

٢ ــ فترة النمو السريع ١٩٥٣ ــ ١٩٥٩

ظل القطاع العام محافظا على دوره القيادي خلال ست السنوات التي تلت فترة

---

٥ ــ *Ibid.*, p. 88